

وإذ ترحب بالدعم المقدم من مجتمع المانحين الدوليين من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وبالجهد التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق تنميتها الغذائية والزراعية .

وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة في الأسواق الزراعية مازالت شديدة الخطورة ، لاسيما بالنظر إلى استمرار جميع أشكال الدعم الزراعي بل وتكييفها في بعض الحالات ، بما في ذلك إعانات التصدير والقيود المفروضة على الواردات حسباً أوضح وزراء حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعهم المعفود في باريس يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ .

وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه لجميع الأفراد ، وإذ تؤمن ، في هذا السياق ، بالمبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تفاقم غزو الجراد وانتشاره في عدة مناطق من العالم النامي ، لاسيما غزو الجراد مؤخراً لمساحات شاسعة من أفريقيا ، حسباً تبين تقارير الحالة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وإزاء نتائج الغزو الخطيرة على الزراعة وإنتاج الأغذية في بلدان المناطق المتأثرة ،

وإذ ترحب بالعمل الذي يؤديه حالياً النظام العالمي للمعلومات والأسعار المبكر ، فيما يتعلق بالأغذية والزراعة ، في مجال رصد الحالة الغذائية في العالم وفي إخطار المجتمع الدولي بالمشاكل الوشيكة الحدوث ،

وإذ يساورها القلق لأن اقتصادات البلدان النامية ، على الرغم مما طرأ عليها من تحسن طفيف في عام ١٩٨٧ ، لاتزال تعاني من كساد الأسعار الدولية للسلع الأساسية ، ومن النزعة الحثائية ، وندهور معدلات التبادل التجاري ، وتزايد عبء خدمة الدين ، والتدفق الصافي للموارد المالية من البلدان النامية ككل ، مما كان له أثر سلبي على التجارة الدولية والزراعة ، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ،

١ - تلاحظ مع القلق أن الجوع وسوء التغذية يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع في النمائيات من هذا القرن ، وأن الهدف الرئيسي للمؤتمر لم يتحقق بعد إلى حد كبير ؛

٢ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الرابعة عشرة ،

معلومات عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك توصيات عن تعزيز التعاون الفني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩١/٤٣ - مشاكل الأغذية والزراعة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الوارد في قرارها ٣٢٠١ (د ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها المتعلقة بمسائل الأغذية والزراعة ، ولاسيما القرار ١٩١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي^(٤٣) ،

وإذ تؤكد الضرورة الحتمية لإبقاء فضايا الأغذية والزراعة في بؤرة الاهتمام العالمي ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر في مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية على نحو شامل بأبعادها المختلفة وبمناظيرها العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل ،

وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في أفريقيا ، بما في ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في قطاعي الأغذية والزراعة ، يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة من أجل زيادة سرعة وضمان تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(٤٤) تنفيذاً كاملاً ، حسباً تم التأكيد عليه في استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

(٤٣) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (مسوربات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 3 A. 75 II) ، الفصل الأول .

(٤٤) القرار ٢/١٣ ، المرفق .

الجهود الإنمائية الوطنية لتلك البلدان بغية ضمان توفير الإمدادات الغذائية وتوزيعها على نحو واف :

١٠ - تؤكد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقود في بونتا دلستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تتيح فرصة فريدة من نوعها لاستحداث نظام تجاري أكثر انفتاحاً وله مقومات البقاء وقابل للاستمرار لعكس اتجاه النزعة الحماية التصاعدي المنير للقلق ، ولإخضاع القطاع الزراعي لنواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ونظمه المعززة السارية عملياً ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي^(٤٨) ، وتبحث على بذل جهود متضافرة في استعراض منتصف المدة المقبل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مونتريال ، كندا ، لتحقيق هذا الغرض ، مع مراعاة الحاجة إلى منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية ، بالنظر إلى أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي والحاجة إلى تصادي الآثار الضارة المحتمل وقوعها على تلك البلدان ، ولاسيما البلدان المستوردة للأغذية ، مع وضع المزايا العامة لتحرير التجارة في الاعتبار :

١١ - تؤكد الحاجة إلى التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من الإعلان الوزاري فيما يتعلق بالمنتجات المدارية :

١٢ - تؤكد أيضاً الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية العالمية بغية إقامة الأمن الغذائي في البلدان النامية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية :

١٣ - تطلب من المجتمع الدولي أن يدعم التدريب والبحث العلميين والتكنولوجيين في البلدان النامية بغية تشجيع التنمية الزراعية في تلك البلدان ، وتؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان نقل التكنولوجيات الزراعية ، وإلى تسهيل التبادل الحر للمعلومات بشأن الخبرة والتكنولوجيا فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها :

١٤ - تطلب أيضاً إلى المجتمع الدولي أن يقوم ، عن طريق تدابير محددة فعالة ، بدعم ونكاملة الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية في سبيل تشجيع الزراعة وإنتاج الأغذية وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(٤٩) تنفيذاً كاملاً :

١٥ - تبحث جميع الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اتخاذ إجراءات حاسمة لتضمن أن تحتتم في

المعقودة في نيفوسيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨^(٤٥) ، ولاسيما مبادرة ميرص لمكافحة الجوع في العالم^(٤٦) ، وتطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتمد كامل المساعدة إلى مجلس الأغذية العالمي في تنفيذ المبادرة :

٣ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات السائدة في السوق الدولية للمنتجات الزراعية مع الإشارة بصفة خاصة إلى حصة البلدان النامية^(٤٧) :

٤ - تؤكد الحاجة الماسة إلى إحراز قدر كبير من التقدم نحو تشجيع إنتاج الأغذية في البلدان النامية وأهمية زيادة إنتاج الأغذية محلياً ، مما يشجع النمو الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان ، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً ، ويساعد على نحو فعال على حل مشاكل الجوع وسوء التغذية :

٥ - تبحث في هذا الصدد أعضاء المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المانحة ، على اتخاذ إجراءات حاسمة أخرى لدعم جهود البلدان النامية عن طريق زيادة تدفق الموارد ، بما فيها التدفقات التساهلية المخصصة للتنمية الزراعية ، وعلى زيادة تبرعاتهم المقدمة إلى المنظمات الحكومية الدولية :

٦ - تؤكد الحاجة إلى زيادة التزامات المعونة التي تقدمها البلدان المانحة في مجال الأغذية والزراعة في البلدان النامية ، والحاجة إلى توجيه المساعدة عن طريق المنظمات والبرامج القائمة :

٧ - تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز عملية تقديم المعونة الغذائية في سياق حالات الطوارئ الناشئة ، في جملة أمور ، عن الكوارث الطبيعية ، وذلك عن طريق زيادة المساعدة الموجهة للإنعاش والتنمية ، بغية المساعدة على استعادة القدرة على إنتاج الأغذية والاعتماد على الذات :

٨ - تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى بذل جهد مشترك من أجل تحسين الحالة الغذائية وحماية المستويات التغذوية للفئات المتأثرة ، ولاسيما الفئات المنخفضة الدخل ، وبصفة خاصة في أثناء تنفيذ برامج التكيف الهيكلي :

٩ - تؤكد أن زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية تسهم إسهاماً كبيراً في استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية ، وتوصي بأن تعطى أولوية أعلى لدعم إنتاج الأغذية في

(٤٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ،

الملحق رقم ١٩ (A/43/19) ، الجزء الأول .

(٤٦) المرجع نفسه ، الفرع الثاني .

(٤٧) E/1988/70 .

(٤٨) انظر : الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، رسالة

« فوكاس » الإخبارية ، العدد ٤١ ، سربن الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .

(أ) استعراض وتقييم السياسات والوسائل المتاحة حالياً لمكافحة الجوع المزمن وسوء التغذية في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي ، وتعيين الأسباب والعقبات التي ربما تكون قد قللت من أثرها ؛

(ب) النظر في اتخاذ تدابير ملموسة وواقعية قد تجعل السياسات والوسائل الحالية أكثر فعالية ؛

(ج) تعيين مبادرات عملية ؛

(د) التوصية بشُهج للعمل لمكافحة الجوع وسوء التغذية بمزيد من الفعالية ؛

٢١ - تطلب إلى رئيس مجلس الأغذية العالمي أن يقدم إلى المجلس في دورته الوزارية الخامسة عشرة تقريراً عملي المنحى عن مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ؛

٢٢ - تحث مجلس الأغذية العالمي على أن يواصل ، في إطار الولايات المنوطة به ، القيام بما يلي :

(أ) تقييم الأثر العام لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية على المستويات التغذوية لسكانها ، ولاسيما بين الأطفال والفئات ذات الدخل المنخفض ، واقتراح تدابير علاجية في هذا المجال ، بما في ذلك طرق تسجيع الإمداد بالموارد لوقف معاناة تلك الفئات ؛

(ب) تقييم أثر تحرير التجارة الدولية في مجال المنتجات الزراعية والمدارية على جميع البلدان ، ولاسيما على الأمن الغذائي وجهود التنمية في البلدان النامية ، ومواصلة إيلاء اهتمام نشط ، في هذا السياق ، لما تحققه جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من تقدم وما تسفر عنه من نتائج ؛

(ج) تشجيع الأنشطة المتصلة بالأمن الغذائي والتجارة الزراعية ، والتعاون الإقليمي وتعاون الجنوب مع الجنوب في مجال الأغذية والزراعة ، في إطار النمو الاقتصادي واحتياجات التنمية في البلدان النامية ؛

(د) تشجيع إحراز تقدم والمساهمة بمزيد من النشاط في التنفيذ الكامل للسياسة المتعلقة بالأغذية والعناصر البرنامجية في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛

٢٣ - تحث أيضاً مجلس الأغذية العالمي على مواصلة القيام بدور ريادي في توعية المجتمع الدولي بطبيعة مشكلة الجوع وسوء التغذية ومداها وأسبابها ونتائجها ، وفي التوصية بسياسات عملية مناسبة بشأن الإجراءات العلاجية ؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع مجلس الأغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة

الوقت المناسب المفاوضات المتعلقة بالتغذية الثالثة لموارد الصندوق ، بغية تيسير اعتماد مجلس إدارة الصندوق لها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، مما يمكن الصندوق من مواصلة الاضطلاع بولايته لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل زيادة إنتاجها من الأغذية والتخفيف من حدة الفقر في الريف ، وتحقيقاً لهذه الغاية ، تتشاور جميع الأطراف بذل قصارى جهدها لبلوغ الهدف العام المحدد لتغذية موارد الصندوق ؛

١٦ - تحيط علماً مع الارتياح بأن الرقم المستهدف للبرنامج الخاص للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر ، الذي يضطلع به الصندوق ، قد تحقق ، وتنادي بزيادة التبرعات المقدمة إلى الصندوق ؛

١٧ - تتشاور المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في برنامج الأغذية العالمي حتى يتسنى تحقيق الرقم المستهدف للتبرعات عن الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وحتى تستطيع البرنامج مواصلة نشاطه في دعم الاستثمارات الرأسمالية وتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة ؛

١٨ - تحيط علماً مع التقدير بالتغذية النامية للمؤسسة الإنمائية الدولية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، التي توفر ما مجموعه ١٢٤٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، وتؤكد ضرورة الاستفادة من تلك الموارد لتنمية الأغذية والزراعة ؛

١٩ - تؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة لمعالجة المشاكل الطويلة الأجل المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة ، لا سيما في أفريقيا ، وإذ تعرب عن امتنانها للمانحين لما يقدمونه من دعم ، وإذ تسلّم بالجهود التي تبذلها البلدان المتضررة في مكافحة غزو الجراد والجنادب ، فإنها تطلب إلى المانحين مواصلة إعطاء أولوية عالية لقيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنفيذ ومواصلة تنسيق برامج مكافحة في حالات الطوارئ ، فضلاً عن اتخاذ تدابير أطول أجلاً ، لمكافحة غزو الجراد والجنادب الذي يوتر حالياً على مساحات شاسعة من أفريقيا ، وغيرها من مناطق العالم النامي ، والبناء على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدات مالية وبغية في مهلة قصيره للبلدان المتضررة ؛

٢٠ - تحيط علماً بالقباء ، في إطار مجلس الأغذية العالمي ، بإنشاء الفرق الاستشاري المخصص غير الرسمي المعنى بتنفيذ مبادره قبرص لمكافحة الجوع في العالم ، وبحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على أن تشارك بنشاط في أعمال الفرق بغية القيام بما يلي :

٣ - تحث الدول الأعضاء في اللجنة على أن تنظر، أثناء الدورة الخامسة للجنة، في اتخاذ تدابير جديدة، لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، ولا سيما لتمكين اللجنة من ضمان تنفيذ برنامج عمل نيروبي على الوجه الكامل وبمزيد من الفعالية؛

٤ - تدعو الدول المهتمة بالأمر إلى إبلاغ اللجنة، في دورتها الخامسة، بما تقوم به هذه الدول من أنشطة و/أو تقييمات تقنية وعلمية جارية فيما يتعلق بمواضيع فنية منتقاة، وتدعو الدول المعنية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المهتمة بالأمر إلى عقد اجتماعات تقنية وعلمية فيما يتصل بالمواضيع الفنية التي يكون من شأنها أن تسهم في دراسة تلك المواضيع دراسة متعمقة، وإلى إبلاغ اللجنة، في دورتها الخامسة أيضاً، بنتائج تلك الاجتماعات؛

٥ - تطلب من المجتمع الدولي أن ينفذ بفعالية المقترحات الواردة في استنتاجات وتوصيات ندوة الخبراء الرفيعة المستوى المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، المعقودة في كاستيلغاندولفو بإيطاليا في عام ١٩٨٧، بالصيغة الواردة في الفقرة ٢ من قرار اللجنة ٢ (د - ٤) المؤرخ في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨^(٥١)، والتي تهدف إلى إعطاء قوة دافعة جديدة إلى تنفيذ برنامج عمل نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد اجتماع لفريق مخصص من الخبراء من أجل إعداد توصيات محددة بشأن نظم المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٦ - تكرر تأكيد الحاجة إلى السعي بنشاط إلى إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتعبئة الموارد المالية الإضافية الكافية بما يتناسب مع احتياجات البلدان النامية في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتؤكد الحاجة إلى الاستغلال التام للسبل الموجودة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحت البلدان المانحة على مواصلة تقديم التبرعات لذلك الصندوق؛

٧ - تؤكد من جديد أهمية زيادة التعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن تنسيق الأنشطة الإنمائية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة على كل الأصعدة.

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩، تقريراً شاملاً مستكملاً عن اتجاهات السوق الدولية للمنتجات الزراعية والمدارية، وعن تحرر التجارة الزراعية الدولية، مشفوعاً باقتراحات عن الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة حصة البلدان النامية في تلك التجارة، مع تفادي الآثار العكسية القصيرة الأجل المحتملة على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة للأغذية.

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٢/٤٣ - تقرير اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولا سيما القرار ١٧٠/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ تؤكد أن الاتجاهات السائدة في قطاع الطاقة لا تتفق من أهمية استمرار تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تضع في اعتبارها أن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن تمثل شطراً هاماً من إجمالي إمدادات الطاقة في العالم، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في ميدان تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

١ - تحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة عن دورتها الرابعة^(٤٩)، وتؤيد القرارات والمقرر الواردة فيه؛

٢ - تؤكد من جديد أهمية برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة^(٥٠) بوصفه الإطار الأساسي للإجراءات التي تتخذ في هذا الميدان وتدعو إلى سرعة تنفيذه على الوجه الكامل؛

(٤٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٦ (A/43/36).

(٥٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، نيروبي، ١٠ - ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (مسوربات الأمم المتحدة، رقم البيع 81 I. 24)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٥١) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٦ (A/43/36)، المرفق.